

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

الحصة الخامسة بتاريخ: 2021/02/07

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينها

تمهيد:

تعد الحدود السياسية أحد مظاهر العلاقات الدولية بين الدول، ويتم في هذا المجال تحليل وظائف هذه الحدود، ومدى قبول الدول المشتركة فيها لها، وتنفيذها على الطبيعة، بتوصيف الحدود، والمظاهر المختلفة التي تسير معها، وأنواعها المختلفة، والاتفاق على الملاحه في المياه الإقليمية، ومسائل العبور بالنسبة للتجارة والأشخاص، ومما يزيد أهمية الحدود هو أنه يتوقف عليها تحديد الرقعة الجغرافية للدول التي من خلالها تتحدد من يمتلك الموارد الطبيعية، وما يترتب عليها من فعاليات اقتصادية، وبشرية، وتحديد المجال الجوي، والمائي، وما في باطن الأرض، وقاع المياه، وما يتصل به من تحديد لهوية السكان الوطنية، وتطبيق القانون من حيث المكان والأشخاص، ومدى الاختصاص القضائي.

فالثابت أنه دون ضبط للحدود الدولية؛ لا يمكن أن تقوم الدول بمهامها ووظائفها الداخلية والدولية، إذ أن الحدود الدولية هي التي تحدد أراض الدولة بوضوح، ويصبح من المستحيل معرفة أين تنتهي سيادة دولة ما، وأين تبدأ سيادة الدول الأخرى، ونظراً لارتباط الحدود بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، فإن الدفاع عنها يمثل أقصى الوظائف الخارجية للدول أهمية.

على أساس من ذلك، تعد عمليات تعريف/تحديد/تعيين الحدود الدولية، ومن ثم تخطيطها أو ترسيمها من أهم أعمال القانون الدولي، بسبب كونها من مظاهر استقلال الدولة وسيادتها، حيث أن كل دولة حديثة تقوم قبل كل شيء بتحديد وتخطيط حدودها مع دول الجوار، وتتأتى أهمية موضوع الحدود من الاهتمام بالإقليم الوطني للدول والسيادة عليه، حيث يجب أن يكون المجال الجغرافي/ الإقليم لكل دولة معرّفاً ومحدداً ومعيناً ومرسماً بصورة دقيقة على الورق وعلى الأرض سواء بسواء، من حيث أن الحدود الدولية إن لم تكن مصدراً لعلاقات حسن الجوار بين الدول؛ فسوف تكون حتماً مصدراً للاضطرابات والنزاعات الدولية.

أولاً: مرحلة تعريف/ تحديد/ تعيين الحدود السياسية بين الدول

يمكن القول أن المرحلة الأولى من عملية ضبط الحدود السياسية بين دولتين تتضمن خطوتين أساسيتين، هما:

* **تعريف/توصيف الخط الحدودي:** هي مرحلة صياغة المعاهدة الدولية الحدودية بين دول الجوار، التي تتضمن وصفاً لفظياً مكتوباً بشكل دقيق للحد السياسي بين أطرافها، والمنطقة التي يخترقها الخط الحدودي ومساره، وكلما كان الوصف تفصيلاً ودقيقاً ومتضمناً للإحداثيات الجغرافية والتضاريس التي تعرف مسار الحد السياسي بين الدولتين بدقة، كلما كانت احتمالات النزاع ضئيلة.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

* **تحديد/ تعيين الخط الحدودي:** مرحلة تتضمن عملية نقل تعريف الحد السياسي من مجرد نص قانوني في معاهدة دولية حدودية إلى خط حدودي يتم رسمه بشكل دقيق على خرائط جغرافية حدودية للمنطقة التي يمر عليها، وهي الخرائط الحدودية التي تكون عادة ملحقة بالمعاهدة الحدودية.

01- المقصود بمصطلحات تعريف/ تحديد/ تعيين الحدود الدولية

إن المرحلة الأولى المتضمنة عمليات تعريف وتحديد وتعيين الخط الحدودي الفاصل بين دولتين تمتاز بالطبيعة القانونية السياسية، من حيث أن من يقوم به هم خبراء في القانون الدولي، ورجال السياسة المسؤولين عن إدارة العلاقات الدولية، وتسبق العملية دراسات واستقصاء ميداني للمسائل الطبوغرافية والاجتماعية والقبلية والاقتصادية المتعلقة بالمنطقة المزمع تحديد حدودها، وذلك لأن تحديد الحدود في غياب مثل هذه الدراسات، قد يؤدي إلى فرض حدود غير منطقية، أو ينجم عنه أخطاء فنية مما يجعل تخطيط الحدود لاحقاً على الطبيعة أمراً معقداً.

تتضمن عملية تعيين خط الحدود بوصفه بصورة دقيقة، سواء كان هذا الوصف تم التنصيص عليه في معاهدة دولية حدودية أو وفقاً لقرار دولي تحكيمي أو قضائي صادر من هيئة دولية، هذا وترفق عادة الخرائط الحدودية التي تبين الحدود المقررة بهذه المعاهدات الدولية أو القرارات الدولية، إن تحديد الحدود الدولية عمل قانوني وسياسي بدرجة أولى.

02- وسائل تعريف/ تحديد/ تعيين الحدود الدولية

إن عملية تعيين الحدود السياسية بين الدول المتجاورة تتم بوسائل متعددة منها، المعاهدات الدولية الحدودية، القرارات التحكيمية أو القضائية الصادرة عن هيئات تحكيم دولية أو محاكم دولية بشأن منازعات دولية حدودية، وغيرها من الوثائق والسندات القانونية الأخرى، غير أن مجرد تعيين الحدود الدولية لا يكفي لأن يضيف على هذه الحدود طابع الثبات والاستمرارية، إلا إذا ترجمت عملية التعيين هذه من مجرد تصور نظري خالص إلى واقع مادي ملموس على الطبيعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال ما يطلق عليه فقهاء القانون الدولي بعملية التخطيط، التي يقوم بها خبراء بهذا الشأن تضمهم في الغالب لجان ترسيم مشتركة بين الأطراف المعنية، أو تقوم بها شركات عالمية متخصصة تستخدم أحدث التقنيات وتكتفي الأطراف المعنية بالإشراف على أعمال هذه الشركات.

ويكون ذلك بعد اتفاق الأطراف ذات العلاقة على نطاق السلطات التي تتمتع بها الجهة التي يوكل إليها القيام بعملية الترسيم، وفيما إذا كانت هذه السلطات مطلقة أو مقيدة، وخصوصاً عندما تواجه الجهة المكلفة بالقيام بهذه العملية صعوبات طبوغرافية أو ديموغرافية، التي تجعل من العسير إتمام عملية الترسيم إلا بعد إدخال التعديلات أو الانحرافات الضرورية على خط الحدود المزمع ترسيمه، فإذا تمت العملية على النحو الذي يتفق أو ينسجم مع إرادة الأطراف ذات العلاقة، كانت صحيحة ونافذة وتتمتع بقيمة قانونية في مواجهتهم، وتصبح الحدود ثابتة ونهائية ولا يمكن تعديلها بعد ذلك إلا باتفاقهم من جديد على هذه المسألة.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

أ- تعيين الحدود الدولية عن طريق الإتفاقيات الدولية الحدودية

إن ترسيم الحدود الدولية على أساس الاتفاقيات الدولية، لا سيما عندما تحظى تلك الاتفاقيات بتأييد الأطراف لها، تكون مدعاة لقيام علاقات جوار مستقرة، وهادئة نسبياً، بينما يكون العكس عندما يكون أحد الأطراف غير مقتنع بخط الحدود الدولية، فتكون احتمالات إثارة المشاكل، والمنازعات الحدودية التي ربما تتطور إلى حروب حدودية. لا يشترط القانون الدولي شكلاً معيناً للاتفاق الدولي الحدودي الذي تبرمه الأطراف المعنية، وتتنطبق الأحكام العامة للمعاهدات الدولية على ذلك الاتفاق، وفي الظروف العادية التي يتم فيها إبرام معاهدة دولية خاصة بالحدود، كما لا يوجد نمط معين للمعاهدات الدولية الحدودية، لكن توجد بعض المواد المتواترة في أغلبها، تتعلق بتفصيل الحدود التي تم الاتفاق عليها، كأن تشتمل المعاهدة على وصف الحدود والمناطق التي يمكن أن تخترقها، والخرائط التي توضح الحدود، وكلما كان الوصف تفصيلياً ودقيقاً، كلما أدى هذا الأمر إلى قلة احتمالات الاحتكاك والنزاع والعكس صحيح.

وفي الحالات التي يكون فيها امتداد لمدن أو قرى أو آبار أو مراعي ماشية على طول الخط الحدودي الذي تم الاتفاق عليه، ينص في بعض الأحيان في معاهدة تحديد الحدود على إجراءات لغرض تسهيل انتقال سكان هذه المناطق من جانب دولة إلى الدولة الأخرى، كما قد ينص على أن تكون هذه الآبار والطرق والمراعي متاحة لاستعمال المواطنين وفق ضوابط محددة في الدولتين المتجاورتين، كما يمكن أن يتمتع سكان المناطق الحدودية بنظام إداري مرن، حيث توجد تسهيلات خاصة لانتقال الأطباء، ورعي قطعان المواشي، ونقل المحاصيل، ويعرف هذا النظام القانوني بنظام الجوار، كما يمنح الدول المتجاورة بعض الحقوق الخاصة، كحق الملاحقة القضائية وكذلك التعاون لمكافحة التلوث والأوبئة.

كما يذكر أن المعاهدات الدولية لتحديد الحدود أحياناً تتناول مسائل استغلال المجاري المائية/الأنهار أو أجزاء منها أو روافدها الممتدة بين إقليمين دولتين متجاورتين، كما قد ينص كذلك على كيفية اقتسام السيادة على حقول الثروات الطبيعية الممتدة في باطن الأرض عبر الحدود الدولية وكيفية استغلالها المشترك.

ب- اللجان الدولية الحدودية المشتركة:

كما يمكن أن تحدد الحدود بواسطة لجنة مشتركة، تتكون من الدول ذات الصلة، أو قد يكون التحديد نتيجة لقرار إداري، كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية، وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية، كحدود السودان مع أوغندا وكينيا، التي تم تحديدها بموجب الأمر المجلسي الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية عام 1914.

03- طرق تحديد الحدود الدولية:

تقسم الحدود من حيث شرعيتها والاعتراف بها: إلى حدود يعترف بها القانون الدولي، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية، وحدود تعترف بها بعض الدول فقط، وبخاصة الدول المجاورة، وهي قسمان: حدود تغيرت

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

مواضعها، ولكن لم يتغير وضعها القانوني مثل بعض الحدود، وفي أوروبا الشرقية، وحدود تعترف بها بعض الدول من الناحية القانونية، وتعدّها حدوداً لا تزال قائمة مثل حدود دويلات البلطيق بالنسبة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الحدود الدولية تستند إلى أساس شرعي وقانوني، إلا أنه قد يصادف أن بعض الدول لا تعترف بشرعيتها، وتدعي بخط حدود مغاير، ومن هنا تبدأ النزاعات الحدودية التي يتطلب حلها مراعاة الواقع الجغرافي، والسكاني، والحقائق التاريخية عند تخطيطها بحيث نصل إلى أعلى قدر من الاتفاق، ورضا الأطراف، وأقل ما يمكن من أسباب التوتر الكامنة في حالة تعذر تجاوزها نهائياً، لذلك عندما تقرر الدول المتجاورة أن تحدد حدودها فإنها تلجأ إلى أحد أسلوبين: أما أن تتبنى خطأ حدودياً قديماً، أو أن تقرر اتفاقاً خطأ حدودياً جديداً.

أ- اختيار حدود قديمة (تبنى مبدأ استبقاء الوضع الراهن/ أو المحافظة على الحدود الدولية القائمة):

يتم تبني أو اختيار الحدود القديمة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

* تبني خط حدودي دولي قديم:

بمعنى اختيار خط حدودي داخلي أو دولي كان موجوداً في الوقت الذي تفرض فيه مسألة تحديد الحدود، وهذا ما يجري بصفة خاصة في حالة انفصال دولتين عضوين في اتحاد حقيقي، عند ذلك تتبنى الدولتان الحدود القديمة التي كانت تفصل بين إقليمي عضوي الاتحاد، وفي هذه الحالة لا يحدث أي تغيير على خط الحدود سوى تعديل في الدرجة، بحيث ينتقل الحد من الإطار الاتحادي إلى الإطار الدولي، على سبيل المثال انفصال السويد والنرويج سنة 1905، والاتفاق على العودة للخط الحدودي الذي كان موجوداً بينهم وقت دخولهم الإتحاد سنة 1815، وكما انفصال النمسا والمجر في أعقاب انفصال الامبراطورية النمساوية المجرية سنة 1918، وفي العصر الحديث، نجد مثال تبني اليمن والسعودية الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية الطائف، والتي تم إقرارها في المعاهدة الدولية الحدودية اليمنية السعودية سنة 2000.

* تبني خط حدودي داخلي قديم:

يكون ذلك في حالة حصول مستعمرات على الاستقلال، أين تتفصل عن الدولة المحتلة، وبعدها يتم الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، ولأجل اكتمال عناصر الدولة من شعب وسيادة وإقليم وطني، لا بد من أن تكون حدود الإقليم الوطني للدولة الجديدة واضحة ومعينة، لغرض تحديد مدى ونطاق الاختصاص الشخصي والإقليمي لتلك الدولة على مجالها الإقليمي.

وبما أن تلك المستعمرات لها حدود إدارية فاصلة بينها وبين مستعمرات أخرى ضمن الدولة الاستعمارية، ففي حالة انفصال مستعمرة ما عن الدولة المستعمرة، فإنها تحتفظ بتلك الحدود الداخلية وتصبح بعد ذلك حدوداً دولية للدولة الجديدة، أي أن الحدود تتحول من حدود إدارية/ داخلية إلى حدود دولية.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

مثل هذا الوضع تتميز به دول أمريكا اللاتينية، حيث تطبق مبدأ الاحتفاظ بالوضع الراهن بالنسبة للأملاك، حيث قررت منذ إعلان استقلالها بداية القرن 19 اختيار أو تبني الحدود القديمة الفاصلة بين المناطق الإدارية المختلفة في المستعمرات الإسبانية.

ومما لاشك فيه أن لتطبيق قاعدة الإبقاء على الحدود الدولية القائمة بعض المميزات، حيث إن الحدود السياسية في هذه الحالة تكون واضحة ومعروفة، لأن التحديد يكون بموجب قرار باستبقاء الوضع الراهن لكي تحدد الحدود، وأن هذا الوضع يؤدي إلى أن تكون أعمال لجان تخطيط الحدود أقل تكلفة، إذا ما قورنت مع عملية تخطيط الحدود من جديد في غير هذه الحالة بين الدول المتجاورة.

من أمثلة الإعتماد على الحدود الداخلية الموروثة، وفق تطبيق مبدأ استبقاء الوضع الراهن هي الدول المستقلة حديثاً في القارة الإفريقية، حيث تم تحديد الحدود فيها على وفق هذا الأساس، وعلى الرغم من إن هذا الأسلوب سهل التطبيق كما يبدو في ظاهره، ولكن غموضه كان السبب في إثارة الخلاف أو النزاع بين الدول المتجاورة ، مثلاً في نزاع شاكو Chaco بين الباراغواي وبوليفيا بين سنتي 1928 - 1938، الذي تمت تسويته بمقتضى معاهدة الصلح عام 1938، والقرار التحكيمي الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة 1938.

ب- اختيار حدود دولية جديدة:

قد تتجه الدولتين المتجاورتين إلى تبني خط حدودي جديد بينهما على أساس إجراء تسويات حدودية إقليمية حديثة إما بطريقة سلمية اتفافية أو تسوية، أو بطريقة قسرية.

*** التسويات التي تكون بطريقة سلمية:**

إن هذه التسويات تتم في العادة عن طريق: التنازل الاختياري، التحكيم الدولي، الاستفتاء.

- **التنازل الاختياري:** عن طريق نقل السيادة على إقليم ما من دولة إلى دولة أخرى نتيجة لاتفاق دولي عقد بينهما، بمقتضاه تتخلى الدولة الأولى عن سيادتها على الإقليم للدولة الثانية المتنازل لها، والتنازل في هذه الحالة يكون بعوض، أو بغير عوض.

يكون التنازل بعوض لما يقوم على التراضي بين الأطراف بالتنازل عن الإقليم مقابل عوض مالي، مثل تنازل إسبانيا عن جزر الكارولين لألمانيا عام 1899، ويكون التنازل عن الإقليم دون عوض، أو بلا مقابل، مثل تنازل النمسا عن مدينة البندقية لفرنسا سنة 1866، وتم تنازلها عنها بعد ذلك إلى إيطاليا.

- **التسويات التي تتم عن طريق التحكيم الدولي:** بمعنى تسوية النزاع الدولي الحدودي عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي، وإبرام اتفاق التحكيم، من أمثلتها إعطاء ولاية الموصل إلى العراق وإنهاء خلافها الحدودي مع تركيا سنة 1926.

- **الاستفتاء:** تمكين سكان المناطق المتنازع عليها بين دولتين من اتخاذ قرار تبعيتهم لدولة دون الأخرى عن طريق إجراء استفتاء.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

* التسويات القسرية/ الحرب:

هي التسويات التي تتم بين الدول المتحاربة من أجل إنهاء الحرب بينها، والتي بمقتضاها تقرر حدود دولية جديدة لتلك الدول، وإن كانت هذه الحدود يفرضها الطرف المنتصر على الطرف المهزوم، بمقتضى معاهدات الصلح بينهما، حيث يتم بموجبها إرغام الدولة التي هزمت في الحرب على تنازلات إقليمية لصالح الدولة المنتصرة، بما يفرض حدودا جديدة على الدول المنهزمة، ويعد هذا النوع من التسويات مرفوضا، لأن ميثاق الأمم المتحدة حرم على الدول الأعضاء اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة إلا في حالة الدفاع الشرعي.

ثانيا: مرحلة تخطيط/ترسيم الحدود السياسية بين الدول

يتضح مما سبق، أن عملية تحديد الحدود السياسية بين الدول تختص بكونها توصيفا دقيقا للخط الحدودي، وتليه مباشرة مرحلة وضع خط الحدود على أرض الواقع/على الطبيعة، والتي تسمى بعملية التخطيط، وهي العملية التي تقوم بها لجان متخصصة تسمى لجان تخطيط الحدود.

1- المقصود بتخطيط/ترسيم الحدود الدولية:

يمكن وصف تخطيط الحدود بأنها المرحلة اللاحقة لمرحلة تحديد الحدود السياسية بين دولتين متجاورتين، من حيث هي مرحلة فنية أو تقنية، ويقوم بإجرائها الدولتان المتجاورتان طرفي المعاهدة الدولية الحدودية، أو جهة دولية محايدة، أين يتم نقل الخط التصوري الذي جرى تحديده طبقا لسند القانوني (معاهدة دولية/ حكم قضائي دولي/ حكم تحكيم دولي) من الورق إلى الأرض، وجعله واضحا من خلال وضع العلامات والإشارات والدعائم الحدودية، على الأماكن أو المناطق التي تم الاتفاق على اعتبارها نقاطا دالة للحدود بين الدولتين.

أ- تعريف عملية تخطيط الحدود الدولية:

يقصد بتخطيط الحدود مجموع العمليات الميدانية الرامية لنقل وقائع تعيين الحدود لأرض الواقع، ونظرا للطبيعة العملية والميدانية المرتبطة بإجراءات تخطيط الحدود، نجدها تسند لضباط وخبراء الجيولوجيا وعلم المساحة وعلم الخرائط والجغرافيا، ويمكن للدولتين المتجاورتين حدوديا، أن تكلف شركة دولية مختصة بالإشراف على عملية تخطيط الحد الفاصل بينهما، كما قد تستلزم عملية التخطيط، اللجوء إلى صور جوية، أو صور الأقمار الصناعية، للمناطق الحدية ذات المسالك أو التضاريس الصعبة.

ويثبت أنه خلال هذه المرحلة يتم القيام بخطوتين أساسيتين هما:

* تعيين/تخطيط الخط الحدودي: تتضمن هذه المرحلة تعيين أو تخطيط الخط الحدودي الفاصل على الطبيعة

أو على الأرض، وفقا لما تم تعريفه ومن ثم ترسيمه على مستوى المعاهدة الدولية الحدودية والخريطة الحدودية، ويتم ترسيم الخط الحدودي على الأرض باستخدام طرق مختلفة، كالعلامات الحدودية الرمزية أو الأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

* **إدارة الخط الحدودي الفاصل:** هي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الخط الحدودي بين الدولتين، ودوام فاعليته وإدارته وحراسته، وصيانته، وتنظيمه، عن طريق حرس الحدود، ومراكز التفتيش الجمركي الحدودي، ونقاط العبور.

ب- خصائص عملية تخطيط الحدود الدولية:

يتضح أن عملية تخطيط الحدود الدولية، وفق ما هو معرف أعلاه، يمتاز بعدد من الخصائص:

* عملية تخطيط الحدود الدولية هي عملية لاحقة ومنممة وتنفيذية لعملية تعيين/ تحديد الحدود، ودون المرحلة الأولى لا يمكن الوصول إلى ثبات واستقرار ونهائية الخط الحدودي الفاصل بين دولتين؛

* عملية تخطيط الحدود هي عملية فنية تقنية خالصة، يقوم بها خبراء في علوم الهندسة والجغرافيا والخرائط والمساحة؛

* عملية تخطيط الحدود عملية اختيارية بين الدول، فلا يشترط أن تتم في وقت معين من تاريخ انتهاء تحديدها في معاهدة دولية أو حكم تحكيم أو حكم قضائي دولي، مهما طال الوقت أو قصر.

في هذا السياق، يثبت أنه يمكن أن تكون الفترة بين مرحلة تعيين الحدود السياسية بين دولتين، ومرحلة تخطيطها، فترات زمنية متباينة، قد تطول أو تقصر، بحسب كل حالة على حدة، دون أن يؤثر تأخر تخطيط الحدود على ما توصل إليه من تعيين سابق للخط الحدودي، من أمثلته:

- الحدود بين العراق والكويت عُرفت وعُيّنت بمقتضى اتفاقية دولية حدودية بينهما سنة 1913، لكن تخطيطها على الأرض باستخدام العلامات المادية، لم يتم إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 687 سنة 1991؛

- الحدود التركية الإيرانية عُيّنت طبقاً لمعاهدة أضرار سنة 1847، ولم يتم تخطيطها على الأرض سنة 1914، لانقطاع عمل لجان التخطيط بسبب حرب القرم بين تركيا وروسيا سنة 1854، والإضرابات الداخلية في إيران؛

- توصلت المكسيك وغواتيمالا بعد 04 سنوات من المفاوضات إلى اتفاقية حدودية بينهما سنة 1882، التي حولت مهمة التخطيط للجنة مشتركة بينهما أنهت أعمالها سنة 1899، لكن تخطيط الخط الحدودي بينهما على الأرض لم يتم، لأن الدولتين لم تصادقا على المعاهدة الدولية الحدودية حتى سنة 1990.

02- لجان تخطيط الحدود الدولية

على اعتبار أن عملية تخطيط الحدود هي عملية فنية تقنية، تقوم بتنفيذها لجان فنية متخصصة تسمى بلجان التخطيط أو الترسيم، والطبيعة الفنية/ التقنية لأعمال لجان التخطيط أكدها مجلس الأمن، بمناسبة قراره رقم 773 الصادر في 1992/08/26 بشأن عمل لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، التي جاء في ديباجتها: "أن اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود لا تقوم حالياً بإعادة توزيع الأراضي على العراق والكويت، بل مجرد إنجاز العمل التقني الضروري للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة"، وهو ما أكدته اللجنة ذاتها، في تقريرها النهائي المقدم لمجلس الأمن في 1993/05/21 بقولها أن أعمالها فنية وليست سياسية.

أ- تشكيل لجان تخطيط الحدود الدولية:

إن تشكيل لجان تخطيط الحدود يختلف من حالة إلى أخرى، من حيث أن طريقة تحديد الحدود يمكن أن يرد في معاهدة دولية حدودية أو في حكم قضائي صادر عن محكمة دولية أو في قرار تحكيم دولي، وعادة ما تنص معاهدات الحدود على عدد من الموظفين المعيّنين بصفة أعضاء في لجنة تخطيط الحدود، وهم خبراء في علم الأرض والمساحة وسياسيين وغيرهم، أما في حالات التحكيم الدولي فيكون من اختصاص المحكم تعيين أعضاء لجنة تخطيط الحدود.

عادة ما يتم تشكيل لجان تخطيط الحدود الدولية من ممثلين عن الدولتين المتنازعتين، وعدد أعضاء هذه اللجان يزيد أو ينقص حسب مصلحة الحكومات المعنية، أو على قدر ما يقتضيه الأمر، لكن على شرط أن يتساوى عدد ممثلي الطرفين فيها، وذلك حسب الاتفاق الذي يتم بين الدول المعنية، كما ينبغي تعيين عدد من المندوبين من دول أخرى محايدة، يطلق عليهم الأعضاء المحايدون، مع ضرورة النص في معاهدات الحدود على السلطات والصلاحيات المقررة للمندوبين المحايدين بصورة دقيقة ومفصلة.

تتضمن المعاهدات الدولية الحدودية نصوصاً تتعلق بتشكيل لجنة التخطيط ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها، من نماذجها: نص المادة 02 من معاهدة الحدود المبرمة سنة 1902 بين اثيوبيا وبريطانيا باعتبارها الدولة الحامية للسودان، والمادة 04 من معاهدة الحدود المبرمة سنة 1904 بين سيام (تايلاند حالياً) وفرنسا باعتبارها الدولة الحامية لكمبوديا، كما يمكن إنشاء لجان التخطيط، وتحديد تشكيلتها، عن طريق اتفاق يعقد بين الأطراف المعنية في فترة لاحقة لاتفاق تحديد الحدود، مثل المادة 01/05 من اتفاقية ترسيم الحدود بين الأردن وسوريا سنة 2005.

وقد تنشأ لجان تخطيط الحدود بقرار ملزم صادر عن منظمات دولية، مثل قرار مجلس الأمن بشأن ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي أنشئت بموجب القرار رقم 687 الصادر سنة 1991، ولجنة تخطيط الحدود المشكلة من طرف مجلس الأمن عقب الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000 لترسيم الحدود بين سوريا ولبنان.

ب- سلطات واختصاصات لجان تخطيط الحدود:

تتولى الدول المعنية تحديد سلطات وصلاحيات لجان تخطيط الحدود عن طريق المعاهدات الدولية الحدودية، بحيث تختص هذه اللجان بوضع الحدود على الطبيعة، ويتضح أن سلطات وصلاحيات لجان التخطيط تتوقف على تحديد الحدود في ضوء المعاهدة الدولية الحدودية المبرمة، فقد يجري تحديد الحدود بمقتضى معاهدة بصورة كاملة وشاملة لكل الخط الحدودي بين الدولتين المتجاورتين، ففي هذه الحالة تكون سلطات وصلاحيات لجان تخطيط الحدود مقيدة إلى درجة كبيرة، لذلك إن الكثير من الصعوبات تواجه لجان تخطيط الحدود، وبصورة خاصة إذا كانت الطبيعة التي يوضع عليها خط الحدود معقدة، أو في حالة كون الفترة الزمنية بين عقد المعاهدة وعملية التخطيط طويلة.

المحور الثاني: الأطر القانونية لتعيين وتخطيط الحدود السياسية بين الدول

المحاضرة الخامسة: مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينهما

على أن تنقيد لجان تخطيط الحدود عادة بعدد من المبادئ، هي: احترام أوضاع الاستغلال المحلية وعدم تجزئة الأراضي الزراعية، إحترام وحدة المدن، احترام وضع القبائل الرحل/ البدو، ويترتب على عاتق الدول المعنية، المحافظة على العلامات الحدودية وصيانتها، ولهذا نجد إن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران لعام 1975 أنشأ لجنة مشتركة من البلدين من أجل الكشف على العلامات الحدودية والتأكد من حالتها في شهر سبتمبر من كل عام، أما في حالة حصول تلف لإحدى العلامات أو نقلها من مكانها لابد من إعادة وضعها استنادا للوثائق التي تم تشييدها بمقتضاها، ولا بد من حضور ممثلين عن الدولتين المتجاورتين.